الأهرام

المصدر: العالم اليوم
التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

مشاكل النيل.. بين دول المنبع ودول المصب

■ د. فخرى لبيب ★ ■

نهر النيل هو أطول انهار العالم. إذا يبلغ طوله ٦٨٢٥ كيلو مترا، وترتبط بحوضه إعدة بلدان مثل هى مصر، السودان، اليوبيا، تنزانيا، أوغندا، كينيا، زائير، رواندا، بوروندى.

يبلغ سكان حوض النيل حوالى ٢٠٠ مليون نسمة، وتبلغ كمية المياه المتاحة لهم حوالى ٤٧١ مليار متر مكعب فى العام، منها حوالى ٣٥٪ من الأمطار وحوالى ٤٦٪ من الأنهار وحوالى ١٩٪ من الخزانات الجوفية. ويختلف اعتماد دول الحوض على مياه النهر، فهو يزود مصر بـ ٩٠٪ من احتياجاتها من المياه: ثم يتفاوت الاعتماد عليه بعد ذلك مابين ٤٦٪ «السودان» و١٨٪ «كينيا».

تصل مياه النهر عند اسوان بتصريف قدره ٨٤,٢ مليار متر مكعب سنويا، تشكل مياه المنابع الأثيوبية ٨٦٪ منها والباقى من الهضبة الاستوائية.

وقد برمت منذ فترة مبكرة إتفاقيات حول مياه النيل: ١٨٩١، بين بريطانيا وإيطاليا حول نهر العطبرة «اثيوبى»، ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا حول النيل الأزرق، بحيرة تانا ونهر السوباط، ١٩٠٦ بين بلجيكا وبريطانيا حول نهري سمليكى واسانجو «كونجولى» ١٩٠٦، بين بريطانيا فرنسا وإيطاليا حول النيل الأزرق وروافده، وفى عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا نيابة عن السودان وأوغندا وكينيا وتنجانيقا «تنزانيا الآن» حول النهر وروافده وبحيراته.

وكانت كل هذه الاتفاقيات مرتبطة أوثق الارتباط بالاتفاقيات التى أبرمتها البلدان الاستعمارية وهى تحدد حدود مستعمراتها الافريقية، كما كانت الدول الإساسية المستفيدة من نهر النيل والموجودة فى أعاليه تحت إدارة بريطانيا فيما عدا اثيوبيا التى اعلنت عام ١٩٥٦ أنها سوف تحتفظ مستقبلا بموارد وتصرفات مياهها بغض النظر عن مدى استعمال الدول المستفيدة الأخرى من هذه المياه أوسعيها وراءها.

وأعلنت تنزانيا وأوغندا وكينيا بعد حصولها على الاستقلال عدم إعترافها باتفاقية ١٩٢٩ أوأى إتفاقية أخرى يتم توقيعها فى غيابها.

وقد ردت مصر على تلك الاعتراضات بأن هذه الاتفاقيات سارية حتى تستبدل بأخرى يوافق عليها الطرفان. كما إعترفت منظمة الوحدة الافريقية بهذه الاتفاقيات لتعلق الكثير منها بتحديد حدود الدول الافريقية حديثة الاستقلال.

إلا أن أبرز ماعقد من إتفاقيات هى تلك التى عقدت بين مصر والسودان: ١٩٠٤، ١٩٠٩، ١٩٢٩ والتى تحددت فيها حصة كل منهما طبقا لاحتياجات الأراضى التى كانتا تزرعانها فى ذلك التاريخ وهى ٤٨ مليار متر مكعب لمصر و٤ مليارات متر مكعب للسودان سنويا. وإتفاقية ١٩٥٩ والتى وافقت فيها السودان على ان تبنى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

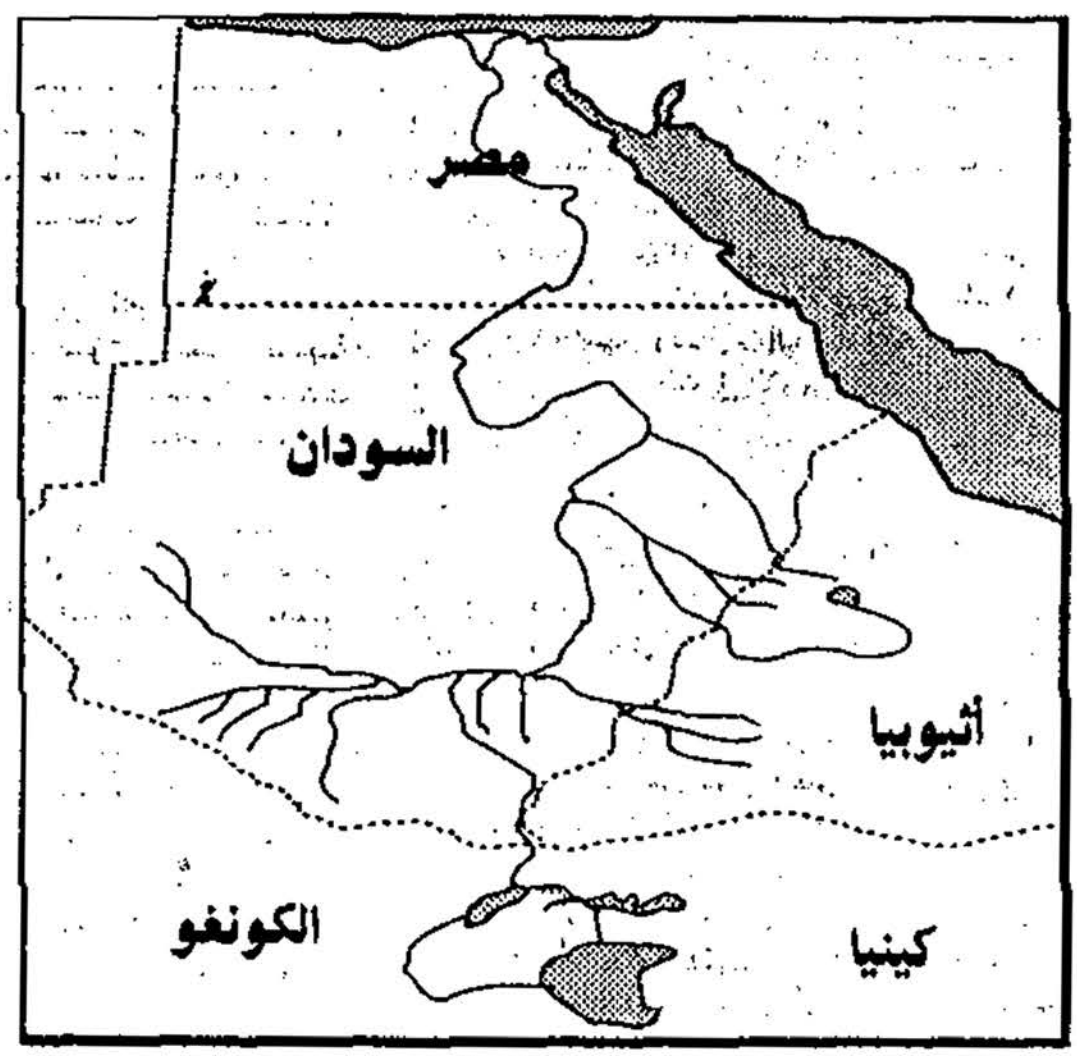

خريطة حوض النيل

مصر السد العالى جنوب اسوان وان يتقاسما مايوفره من مياه ١٤,٥ مليار متر مكعب للسودان، ٧,٥ مليار متر مكعب لمصر، كما وافقت على أن يبنى السودان خزان الروصيرص وأى مشروع آخر يعتبره حيويا لاستغلال حصته. كما إتفقا على تكوين لجنة مشتركة وان يتخذ البلدان موقفا موحدا عند إجراء مفاوضات حول مياه النيل، كما إتفقا على حفر قناة جونجلى.

وعقدت مصر خارج هذا الإطار إتفاقية سد أوين باوغندا.

لكن الواقع الفعلى يقول إنه لايوجد فى الحقيقة إتفاقية بين دول المنبع والمصب حول طريقة توزيع مياه النيل أوتقنين سريانه فى مختلف الدول. إلا انه رغم ذلك، لم يحدث على الطبيعة مايمس أويخفض من حصص مصر والسودان ولم تلجأ دول المنبع الى المساس بايراد النيل بما يؤثر على مصالح مصر.

مشروعات بلدان الحوض

إن مصر البلد الوحيد من بلدان الحوض الذى يكاد يكون إعتماده على مياه النهر:

وتشتمل مشروعات مصر على عدد من المشروعات تقام فى السودان، أثيوبيا، أوغندا، وزائير ولها أثرها على مصادر المياه فى تنزانيا وكينيا ورواندا وبوروندى بعضها للتخزين الموسمى والبعض الأخر للتخزين القرنى أوالمستمر، وذلك بهدف التحكم فى مصادر المياه حفاظا على وجودها ذاته خاصة مع حاجاتها المتزايدة من المياه. وقامت مشروعات السودان على التخطيط للتوسع فى الزراعة المروية من ٤,٥ مليون فدان الى ٩,٥ مليون فدان مما يستوجب الحاجة الى اكثر من ٢٣ مليار متر مكعب بالاضافة الى حصتها الحالية. ويقال إنه من الممكن تدبير الكمية الإجمالية عند الانتهاء من مشروعات أعالى النيل التى إتفقت مصر والسودان على تحمل نفقاتها وعوائدها مناصفة.

مشروعات أثيوبيا: أعلنت أثيوبيا عام ١٩٨١ امام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموا قائمة باربعين مشروع رى، وأنه فى حالة عدم التوصل الى إتفاق مع جيرانها أدنى النهر فإنها تحتفظ بحقها فى تنفيذ المشروعات من جانب واحد.

أن بناء هذه السدود والخزانات، فى الحقيقة، قد يكون من مصلحة الجميع على أساس أنه سوف ينظم سريان مياه النيل الأزرق وبإنتظام على مدار السنة.

مشروعات دول البحيرات الاستوائية: تخطط كينيا لإستخدام جزء من مياه بحيرة فيكتوريا والمياه التى تنبع من كينيا وتزود البحيرة بالماء فى زراعة الأراضى المجاورة للبحيرة وأحواض هذه الأنهار وتخطط تنزانيا مشروعا لزراعة هضبة فمبيرى. كما كونت تنزانيا ورواندا وبوروندى وأوغندا منظمة الكاجيرا بهدف تنمية حوض الكاجيرا على حدود البلدان الأربعة.

إن كل تلك المشروعات يمكن ان

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تكون تكاملية وليست متعارضة: ومن ثم فإن الطريق الى الحل الامثل لمشاكل حوض النيل يحتاج الى توجهين:

١ ـ إيجاد الحوافز المادية القوية التى تشجع على السعى وراء الحلول وتشكل ضغطا من أجلها.

٢ ـ أن مجموعة المشاكل المترابطة تحتاج الى حلول مترابطة أومتتالية، تساند بعضها البعض وتمهد الواحدة منها لحل الاخرى، كما تشتمل هذه الرابطة على الضمانات الاقليمية والدولية السياسية والاقتصادية.

ولقد تبنى اجتماع القمة الافريقية فى لاجوس عام ١٩٨٠ «خطة عمل لاجوس» بهدف إيجاد سوق افريقية مشتركة، والتاكيد على أن الانهار الافريقية المختلفة يمكن أن تصبح جزءا من البنية الاساسية اللازمة للتعاون بين الدول الافريقية واجتمع عام ١٩٨٣ وزراء خارجية مصر والسودان وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى وتمخض الاجتماع عن ميلاد اتحاد دول حوض النيل الذى سمى «الاندوجو» والذى إنضمت إليه عام ١٩٨٨ بوروندى وتنزانيا ورواندا كاعضاء دائمين.. ولقد اتخذ الاندوجو العديد من القرارت البناءة فى كثير من مجالات البنية الأساسية خاصة الطاقة والموارد المائية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتحسين شبكة الطرق.

إن السبيل الوحيد أمام بلدان حوض النيل هو التكامل، فالمصالح والمنافع مشتركة، ولن يتأتى ذلك إلا بالتخطيط العلمى المشترك للمدى القصير والبعيد والتعاون الوثيق بين دول المنبع والمصب.

★جيولوجى مصرى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية